معالجات الخلل

صالح علي الدويل باراس

الكل يعلم ان اي تغيير في الحكومة لن يغير شيئا من واقع احتياجات وخدمات المواطن ، فالخلل ليس في "س او ص" بل في المنظومة ومرجعية "الإدارة بالفساد والوجوه الغارقة فيه " مرجعية يجب مراجعتها فتغيير رئيس الوزراء جرعه تخدير.

الطبيعي ان تؤدي حكومة الشرعية اليمين الدستوري في الرياض فلا داعي لاي تكييفات دستورية لوضع شرعية الرئاسي الحالية فلا دستور يحكم هذا الوضع ولا قوانين ولا مرجعيات مما "يكذفه" اعلامهم و"يهرف به" سياسييهم انما هي محاولات لتسويق الأجندات واعطاءها صبغة دستورية لتظل رائحة اليمننة في هذه الحالة.

الوضع الحالي يكيّفه " اتفاق الرياض " فهو مرجعيته الأساسية وأساس مشروعيته وشرعيته في صياغة القرارات السياسية والإدارية وهيكلة الحكومة وتوزيع مناصبها وضبط العلاقة بين أطرافها المختلفة بل المتعادية وهو اتفاق يؤثر ويهيمن على المشهد السياسي والخدماتي ، اتفاق جاء لتجميع " قوى الأمر الواقع " بكل تناقضاتها وصهرها لوضع مخرج سياسي "آمن" مع الحوثي بغض النظر عن التلويح ب"الحرب" فهي مجرد "بهارات" تسويق ليس الا !! لكن هذا الاتفاق تخلى بقصد او بغير قصد عن المسؤولة الأخلاقية للحالة الخدماتية في المناطق المحررة ، فالرياض بصفتها رأس ولاية البند السابع مع امريكا وبريطانيا والامارات وهي التي شكلت التحالف من اليوم الأول ، وهي في نفس الوقت عاصمة توقيع اتفاق الرياض و"تكوين خلطته" فهي أساس هذا الاتفاق وما ترتب علية فمسؤوليتها الأخلاقية في ضمان الحد الأدنى ان تضع لتلك "الخلطة" برنامج لاستقرار الخدمات في المناطق المحررة حيث توجد سابقة دولية لذلك ، فأمريكا في ولايتها لذلك البند على العراق أوجدت برنامج -عبر الامم المتحدة- اسمته "النفط مقابل الغذاء" بينما التحالف حصر الموارد مهما قلت وكذا المنح المالية التي وصلت رائحة فسادها في تقرير دولي حدد بالاسم من الذي "سرق" أغلب المنحة السعودية مايؤكد انه مهما أعطت المملكة او غيرها بدون وضع برامج محدده فان من "سرقوا سيسرقون".

إن الحالة الموجودة الان يديرها العليمي ببرنامج غير معلن اسمه "الموارد لدعم ونشر الفساد" مهما تبنوا من رؤساء للوزارات ، لذا فإن من الضرورة على الرعاة الذين أوجدوا اتفاق الرياض لإدارة "التناقض والاختلاف السياسي" إن يوجدوا برنامج لبقاء الخدمات في الحد الأدنى كما أوجدت امريكا برنامج "النفط مقابل الغذاء" في العراق.

سنوات تمر، تغيرنا معها

م. نسيمة عبدالله العيدروس

تمر السنوات بسرعة لا ندركها، وكأنها لحظات تتسرب من بين أيدينا دون أن نشعر، تتسارع الأحداث، وتتغير نظرتنا للحياة مع كل تجربة نمر بها. كم من الأشياء اعتقدنا أنها ثابتة في حياتنا، لكنها تبدلت، وكم من القناعات ظننا أنها راسخة، لكنها اهتزّت أمام الواقع.

كل سنة تمر تترك بصمتها علينا، تغيّر مفاهيمنا، تعيد ترتيب أولوياتنا، وتصقل شخصيتنا. لم نعد نطلب من الحياة ما كنا نطلبه سابقًا، تغيّرت أمنياتنا، باتت أكثر واقعية، أكثر نضجًا، وأحيانًا أكثر بساطة.

حتى علاقاتنا، تلك الروابط التي كانت تبدو غير قابلة للكسر، تلاشت بعضها، وتقوّت أخرى، واختفى بعض الأشخاص من حياتنا بينما ظهر آخرون، وكأن الحياة تُعيد رسم خرائطها بدون استئذان.

وفي حياة كل واحد منا لحظة فارقة تجربة ما، موقف صعب، فقد أو نجاح غير متوقع تجعلنا نعود مختلفين، لا كما كنا، ولا كما ظننا أننا سنبقى. إنها اللحظات التي تصنع منا أشخاصًا جديدين، أقوى، أكثر تفهّمًا، وأقل اندفاعًا وراء تفاصيل لم تعد تستحق القلق.

ومع مرور الوقت، ندرك أن الأهم ليس عدد السنوات التي نعيشها، بل كيف نعيشها. أن نترك أثرًا، أن نخلق لحظات سعيدة، أن نتعلم من كل تجربة، ونرتقي بأفكارنا ونظرتنا للحياة.. فالقوة الحقيقية ليست في مقاومة التغيير، بل في تقبّله والتأقلم معه بوعي وثقة.

ورغم كل ذلك، تبقى الحياة رحلة نتعلم منها، نتكيّف مع تغيّراتها، ونحاول أن نصنع فيها ما يبقى، لا ما يزول مع الأيام.. فهي ليست فقط أيامًا تمضي، بل قصص تُكتب، ونضج يتشكل، وحكايات تُروى في ذاكرة العمر .

جنوبيون في المشهد .. شماليون في السلطة

المحامي /جسار فاروق مكاوي

" ليست مجرد عبارة عابرة، بل تلخيص دقيق لمفارقة مريرة يراها الجنوبيون يوميًا ويتجرعون آثارها منذ عقود. إنها الصيغة التي تلخص معادلة الاختلال السياسي في اليمن منذ وحدة 1990 وحتى اللحظة، وإنْ اختلفت الوجوه وتعددت الأطر.

فالجنوبي، وإن تصدّر المشهد بصورته واسمه، في جبهات القتال أو مكاتب الخدمة العامة، يبقى في نظر منظومة السلطة مجرد أداة تُستخدم ثم تُركن جانبًا عند ساعة القرار.

ذلك لأن مركز القرار الحقيقي ما زال يحتكر في دوائر شمالية، تتحكم بالمقدّرات، وترسم السياسات، وتعيد توزيع الأدوار على قاعدة "رضينا لكم بالواجهة فدعوا لنا الجوهر".

لقد خاض الجنوب حربًا ضروسًا في 2015، ودفع خيرة أبنائه دفاعًا عن الأرض والعقيدة والهوية، ولم يكن الهدف استبدال احتلال خارجي بهيمنة داخلية، ولا استبدال رموز بأخرى.

ومع ذلك، استمرت هيمنة القرار السيادي والمالي والعسكري في يد أطراف شمالية، تُنصّب نفسها وصيًا على الجنوب، وتتعامل مع قضيته كملف هامشي قابل للتسويف.

اليوم، وفي ظل تعاظم دور المجلس الانتقالي الجنوبي ومطالبه المشروعة باستعادة الدولة، نجد أن الجنوب – رغم وضوح تطلعاته السياسية وشعبية قضيته – ما زال يُدار عبر أدوات شمالية، تفرض عليه شركاء لا يؤمنون بحقه في تقرير المصير، بل يستميتون لإبقائه تابعًا لمركزية مشوهة.

فأين الخلل؟ الخلل في بقاء أدوات الحكم وموارد الدولة بيد من لم يعترف يومًا بمظلومية الجنوب، ولا يزال يستثمرها لبناء نفوذ شخصي أو حزبي على حساب مستقبل الملايين. والخلل في تمثيل شكلي للجنوبيين، لا يتجاوز التعيينات الشكلية والتمكين الشكلي دون صلاحيات حقيقية.

العدالة تقتضي أن يُمنح الجنوب الحق الكامل في إدارة شؤونه، وفي أن تكون له سلطة فعلية تنبع من إرادة شعبه، لا أن يظل مجرد ديكور في مشهد تكتبه أيادٍ من خارجه.

إن الاستمرار في هذه المعادلة المختلة لن يُفضي إلى سلام، ولن ينتج استقرارًا، بل سيبقي الجراح مفتوحة، وسيستمر الجنوبي في طرح سؤاله المرّ: "إذا كنا في المشهد، فلماذا لسنا في القرار؟.

الشرعية كمشهدٍ مسرحي: البطولة لتجار الفساد، والشعب ضحية

وضاح قحطان الحريري

منذ انطلاق عاصفة الحزم في مارس 2015، دخل اليمن منعطفًا حادًا ومصيريًا، لم تتبدّل فيه فقط طبيعة الحرب، بل تبدّلت معه مفاهيم الحكم، وتحوّلت السيادة إلى سلعة، والسلطة إلى تمثيل متقن، يُسند فيه دور "الشرعية" إلى ممثلين بارعين في تجسيد الفساد، والتملق، والإرضاء، بينما يُسدل الستار كل مرة على مشهد النهاية ذاته: ضحية اسمها "الشعب".

لقد تحوّل مفهوم "الإرضاء السياسي" إلى مسطرة وحيدة تُقاس بها قيمة الأفراد والمناصب من عهد حكومة خالد بحاح إلى بن دغر، ثم إلى معين عبد الملك، ومرورًا بأحمد عوض بن مبارك وصولاً إلى بن بريك؛ تتالت الحكومات بأسمائها، لكن لم يتغيّر شيء سوى الأدوات والأساليب التي جرى بها تعذيب المواطن ومعاقبته بشكل جماعي كل حكومة كانت تتفنن في التدهور، كأنها بعثة إدارية لاجتثاث الأمل.

في الجنوب، حيث كان الحلم بالدولة المدنية أكثر وضوحًا، جاءت سياسات التعيين والترقي وكأنها عقوبات جماعية شخصيات تُزيح أخرى، ليس للكفاءة، بل للولاء والجهة، والنتيجة أن كل من جاء كان أسوأ ممن سبقه، حتى بات المواطن يتشاءم من التغيير، لا يتفاءل به.

الإرضاء السياسي أفرغ مؤسسات الدولة من معناها أصبح المحافظ موظف علاقات عامة، والمدير مجرد تابع لمراكز النفوذ، والقائد الميداني متحكّمًا بالمشهد أكثر من رئيس الحكومة ذاته وهكذا، جرى قتل ما تبقى من صورة الدولة عبر حفلات تعيين أشبه بالمزاد السياسي.

وفي هذا السياق، برزت محافظة حضرموت كمثال حي على خطورة التمزق والتدخلات. إن دعم بعض القوى اليمنية للأحزاب اليمينية داخل حضرموت، وتسويقها كخيار سياسي، لم يكن سوى محاولة لتفكيك الصف الجنوبي، وتشتيت القضية أمام المجتمع الدولي، خاصة في لحظات التفاوض أو النقاش حول المستقبل السياسي. ورغم ذلك، ظلت حضرموت عصيّة على الابتلاع الكامل، حاملةً في داخلها التباسات الألم، وخيارات الأمل، التي لم تُحسم بعد.

أما في الاقتصاد، فقد وصلت العملة إلى حافة الانهيار، وتجاوز الريال حاجز الـ670 ألفًا أمام الدولار في بعض المعاملات، وتدهورت الخدمات الأساسية من الكهرباء إلى الصحة، دون مساءلة لأي جهة في وطن يتآكل كل يوم، لم يحاسب أحد على فشل، ولم يُكرّم أحد على نجاح، لأن مقاييس الحكم اختزلت في "من يرضي من"، لا في من يخدم من.

لقد وصلنا إلى مرحلة يُعاد فيها تعريف الوطنية بأنها قدرة الشخص على الصمت، أو مهارة المراوغة، لا الجهر بالحقيقة. المواطن أصبح رهينة مشهد مسرحي طويل، لم يعد فيه بطلٌ ولا مخرج، بل مجرد فصول عبثية تُكتب من خارج المسرح، وتُفرض على جمهور صامت يتضوّر.

وإذا أردنا الخلاص، فنحن بحاجة إلى ثورة مفاهيمية، لا مجرد تغييرات شكلية بحاجة إلى فهم جديد للسلطة، لا قائم على المكافأة والترضية، بل على المسؤولية والكفاءة. وإلا فإننا نعيد المشهد ذاته، مرة تلو الأخرى، بنفس الأبطال، ولكن على مسرحٍ متهالك، وخشبةٍ آيلة للسقوط.